الفصل في احكام الجنايات قوله اذا طيب المحرم عضو
لزمه دم اي شاة وذلك مثل الراس والفخذ والساق
لان الجناية تتكامل بالاتفاق وذلك في العضو
الكامل وكذا اذا اكل طيبا كثيرا عند ابي حنيفة وقال
صدقة قوله وان كان اقل من العضو لزمه الصدقة
العضو الجناية والمراد من الصدقة في هذا الباب
جميعه نصف صاع من بر او صاع من غيره او شعير الا ما يجب
بقتل جرادة او قملة او بازالة شعرات قليلة من راسه
او عضو آخر من اعضائه قوله وان خضب راسه بالحنا
لزمه دم لان الحناء طيب لقوله صلى الله عليه وسلم
الحناء طيب رواه البيهقي قوله وان نزع ظفرا او ظفرين
راسه بالحنا لزمه دم ان دم للطيب ودم لتغطيته
الراس فظهر من هذا ان المراد من قوله خضب راسه
وهو ان يكون الحنا ما بعا قوله وان ادهن بزيت
ابي فوجب لزمه دم اما اذا ادهن بزيت فلانه اصل الطيب
فيجب دم هذا عند ابي حنيفة وقالا صدقة وهذا
الخلاف في الزيت النجب والمحل النجس اي الخالص الذي
لا يخالطه طيب اما الطيب بالنفسج والزيبق والبان
وما اشبه ذلك يجب فيه الدم بالاجماع وهذا اذا استعمل

على

على وجه التطيب اما لو داوى به جرحه او شقوق رجليه
فلا شئ عليه بالاجماع واما اذا لبس مخيطا يوما فعند
الشافعي تجب الدم بنفس اللبس ولنا ان الارتفاق الكامل
به لا يحصل الا بالدوام لان المقصود منه دفع الحر والبرد
واليوم يشتمل عليهما فقدر بناه به وكذلك الكلام في تغطية
الراس يوما واما اذا حلق ربع راسه او ربع لحيته فلان
الربع يقوم مقام الكل واما اذا حلق كل رفقه فلانها عضو
كامل يكمل الارتفاق بحلقه وكذلك الابطان احدهما قوله
وان كان اقل يعني اذا لبس او غطى راسه اقل من يوم
او حلق اقل من ربع راسه او لحيته او حلق بعض رفقه او
من التطيب لقصور الجناية قوله وان قص من شاربه شيئا او
عدل وتفسيره ان ينظر ان هذا الماخوذ كم يكون من
ربع اللحية فيجب عليه بحسابه من الطعام حتى اذا
اخذ منه نصف ثمن اللحية يجب عليه ربع الدم قوله
وان حلق موضع المحاجم او قص اظفاره في مجلس او رجليه

اما اذا موضع الحجامة فعليه دم عند ابي حنيفة لانه
حلق موجود لامر مقصود وهو الحجامة وقالا عليه
صدقة والمحاجم جمع محجم بكسر الميم وفتح الجيم وفي
قارورة الحجام واما المحجم بفتح الجيم فهو اسم مكان من الحجم

Copyright © Punjab University